المحاضرة الرابعة: العلاقة بين القانون الدولي العام والقانون الداخلي

- مقدمة:

تُعدُّ العلاقة بين القانون الدولي العام والقانون الداخلي أحد المواضيع المركزية في الفقه القانوني، حيث تطرح تساؤلات حول كيفية تفاعل النظام القانوني الدولي مع الأنظمة القانونية الوطنية. **هل يتغلب أحدهما على الآخر؟ وهل يتمتع القانون الدولي بأولوية على القانون الداخلي أم العكس؟ هذه الأسئلة تتناول مسائل السيادة الوطنية، الالتزام الدولي، واحترام المعاهدات والقوانين الوطنية.**

وفقا للسرد التقديمي سالف الذكر والأسئلة المثارة فيه حول مسألة العلاقة بين القانون الدولي العام والقانون الداخلي سوف يتم طرحه، وفقا للمحاور التالية:

- ✓ **- المحور الأول: مذهب الثنائية بين النظام القانوني الدولي والوطني.**
- ✓ **- المحور الثاني: مذهب الوحدة بين النظام القانوني الدولي والوطني.**
- ✓ **- المحور الثالث: المذهب الأخرى بشأن العلاقة بين النظام القانوني الدولي والوطني.**

وعليه فإنه سوف يتم طرح الموضوع للتحليل والنقاش وفقا لما يرد في العرض التالي أدناه:

- المحور الأول: مذهب الثنائية بين النظام القانوني الدولي والوطني.

يتلخص مذهب الثنائية بين النظام القانوني الدولي والوطني في نظرية ثنائية القانون(Dualism) :

✓ - أولاً: التعريف بالقانون الدولي العام والقانون الداخلي (الوطني):

القانون الدولي العام يُعرَّف على أنه مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الدول والكيانات الدولية الأخرى، ويشمل المصادر الأساسية المعاهدات الدولية، الأعراف الدولية، المبادئ العامة للقانون، وأحكام القضاء الدولي. كما يُشير **القانون الداخلي** إلى القواعد القانونية المطبقة داخل حدود دولة معينة والتي تنظم العلاقات بين الأفراد والهيئات داخل الدولة.

✓ -ثانيا: نظرية ثنائية القانون(Dualism) :

من حيث النظريات الفقهية بشأن العلاقة بين القانون الدولي والقانون الداخلي ثار جدل فقهي بشأن العلاقة بين كل من القانون الدولي والقانون الداخلي فظهرت نظريتين حول هذا الموضوع هما نظرية ثنائية القانون ونظرية وحدة القانون، وبيان ذلك فيما يلي:

✓ **أ- تعريف نظرية الثنائية:** نظرية الثنائية في سياق علاقة القانون الدولي بالقانون الداخلي هي مفهوم قانوني يفسر كيفية تعامل الدول مع القوانين الدولية ضمن أنظمتها الداخلية، وترى هذه النظرية أن كل من القانون الدولي والقانون الداخلي نظامان قانونيان منفصلان ومستقلان، لذلك يتطلب إدماج قواعد القانون

الدولي في النظام القانوني الداخلي إجراءات تشريعية داخلية، ويؤكد أنصار هذه النظرية أن القانون الدولي منفصل تماما عن القانون الوطني وبأي حال من الأحوال لا يمكنهما أن ينتميان إلى نظام قانوني واحد، وذلك للأسباب والمبررات التالية:

تستند هذه النظرية على المذهب الارادي والذي يذهب إلى أن القانون الدولي العام هو نظام قانوني منفصل عن القانون الوطني أن كل نظام مستقل عن الأخر تبعا لكونهما مختلفين في بنيتهما ومصادرهما

✓ب - <u>حجج أصحاب نظرية ثنائية القانون:</u>

1. **الاختلاف الجوهري بين القانونين:** ترى النظرية أن القانون الدولي ينظم العلاقة بين الدول (أي العلاقات الدولية)، بينما، القانون الداخلي ينظم العلاقات بين الأفراد داخل الدولة. وبالتالي، لكل منهما مجاله الخاص واشخاصه المخاطبين بقواعد القانونية.
2. **سيادة الدولة:** تقوم الثنائية على احترام **السيادة الوطنية** .القانون الداخلي يعكس إرادة الدولة المستقلة، بينما القانون الدولي يمثل توافقًا بين الدول. لذلك، لا يمكن فرض القانون الدولي على الدولة مباشرة دون موافقتها.
3. **الدور التشريعي للدولة:** وفقًا للنظرية، يجب أن تقوم الدولة بتحويل الاتفاقيات الدولية أو القوانين الدولية إلى قوانين داخلية عن طريق البرلمان أو السلطة التشريعية لضمان تطبيقها. هذا يحترم العملية الديمقراطية داخل الدولة.
4. **مبدأ عدم التداخل القانوني:** الثنائية تحمي النظام الداخلي من التغييرات المفاجئة التي قد تفرضها المعاهدات الدولية. إدماج القوانين الدولية يتم بعملية منظمة تراعي الظروف الداخلية.
5. **الحفاظ على الاستقلال التشريعي:** هذه النظرية تضمن أن السلطات المحلية تحتفظ بالقدرة على تعديل أو تفسير القوانين الدولية بما يتناسب مع النظام المحلي.

✓ج - التطبيق العملي لنظرية الثنائية:

- **مثال:** إذا وقعت دولة ما على اتفاقية دولية تتعلق بحقوق الإنسان، فإن تلك الاتفاقية لن تكون نافذة داخل الدولة تلقائيًا، بل يجب أن تُصدر الدولة قانونًا داخليًا لدمج وتفعيل هذه الاتفاقية في النظام القانوني الداخلي.

✓د - مقارنة مع نظرية الأحادية(Monism):

- **نظرية الثنائية :**القانون الدولي يحتاج إلى إجراءات تشريعية داخلية ليطبق.
- **نظرية الأحادية :**القانون الدولي يصبح جزءًا من القانون الداخلي تلقائيًا بمجرد تصديق الدولة عليه.

✓هـ - الانتقاد الموجهة لنظرية الثنائية:

- قد تؤدي إلى تأخير تطبيق القانون الدولي بسبب العمليات التشريعية الطويلة.
- قد تستخدم الدول النظرية كذريعة لعدم الالتزام بالقانون الدولي بحجة عدم تحويله إلى قانون داخلي.
- في ظل العولمة المتزايدة، هناك حاجة أكبر للتنسيق بين القوانين الدولية والمحلية.

✓-و-<u>النتائج المترتبة عن تبني نظرية ثنائية القانون:</u>

- الاستقلال التام بين القانون الدولي والقانون الوطني فلكل منها نظام قانوني مستقل عن الأخر.
- نتيجة لذلك لا تملك المحاكم الوطنية أي اختصاص بشأن تطبيق قواعد القانون. الدولي بل أقصى ما تملكه من اختصاص هو تفسير وتطبيق القوانين الوطنية فقط.

✓ ي-**الاستثناءات عن تبني نظرية ثنائية القانون:**

على الرغم من أن أنصار نظرية ثنائية القانون يقولون بالانفصال التام بين كل من القانون الدولي والقانون الوطني (الداخلي) إلا أنهم مع ذلك يذهبون بشكل استثنائي إلى إمكانية تطبيق القانون الدولي من طرف المحاكم الوطنية ومجه في النظام القانوني الوطني في حالات محددة، هي:

✓-**أولا: الإحالة :**

ومعناها أن يحيل القانون الداخلي على القانون الدولي للحصول على القواعد التي تنظم مسألة معينة، مثال ذلك أن يقر القانون الوطني بتمتع الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين بالامتيازات والحصانات تاركا للقانون الدولي مهمة تحديد صفات وفئات الديبلوماسيين والقنصليين ومضامين ونطاق الحصانات التي يتمتعون بها.

✓-**ثانيا: التحويل**

ومعناها تحويل قاعدة قانونية دولية إلى قاعدة قانونية وطنية عن طريق إصدارها من هيئة التشريع الداخلية، ومن ثم يعتبر التحويل هذا هو الشرط الضروري لتطبيق القانون الدولي من معاهدات أو مصادر دولية أخرى.

✓- **ثالثا: الإدماج**

ومقتضاه أن يحتوي الدستور الوطني عل نص يبيح بصفة عامة اعتبار قواعد القانون الدولي جزء من القانون الوطني فتلجأ المحاكم الوطنية إلى تطبيق القانون الدولي استنادا إلى نص المشرع الوطني.

والخلاصة الاجمالية للمسألة فإن نظرية الثنائية تعتبر نموذجًا يحترم السيادة الوطنية ويضمن أن تكون الدول حرة في إدماج القوانين الدولية. لكنها قد تُبطئ التعاون الدولي في بعض الأحيان.

وخلاصة نجد أنه على العكس من نظرية الوحدة، ترى نظرية الثنائية أن القانون الدولي والقانون الوطني هما نظامان منفصلان تمامًا .بمعنى، القانون الدولي لا يصبح جزءًا من النظام الوطني إلا إذا تم تحويله من خلال إجراءات تشريعية داخلية مثل سن قانون جديدو، والدولة لها الأولوية في تحديد كيفية تطبيق القانون الدولي محليًا.

- المحور الثاني: مذهب الوحدة بين النظام القانوني الدولي والوطني.

يتلخص مذهب الوحدة بين النظام القانوني الدولي والوطني في نظرية الوحدة (Monism) :

✓- **نظرية الوحدة (Monism) في علاقة القانون الدولي بالقانون الداخلي:**

نظرية الوحدة ترى أن القانون الدولي والقانون الداخلي ليسا نظامين منفصلين، بل هما جزء من نظام قانوني واحد متكامل. وفقًا لهذه النظرية، القانون الدولي يتمتع بالأسبقية ويمكن تطبيقه مباشرة داخل النظام القانوني للدولة، دون الحاجة إلى إجراءات تحويل أو إدماج تشريعي. وهذا بالنظر إلى المعطيات التالية:

✓-**أسس نظرية الوحدة:** تستند نظرية الوحدة لعدة أسس هي كم يلي:

1. **التكامل القانوني:** القانون الدولي والقانون الداخلي يُعتبران مظهرين لنظام قانوني واحد يهدف إلى تحقيق العدالة والتنظيم. لا يوجد تعارض جوهري بينهما.

2. **الأسبقية القانونية:** في حالة تعارض بين القانون الدولي والقانون الداخلي، تُعطى الأولوية للقانون الدولي باعتباره يعكس الإرادة المشتركة للمجتمع الدولي.
3. **الالتزام الذاتي:** عندما تصدّق دولة على معاهدة أو تقبل قاعدة دولية، فإن هذا الالتزام يكون مباشرًا وينعكس على النظام الداخلي تلقائيًا.
4. **الفلسفة الكونية:** الوحدة تنطلق من فكرة أن القانون الدولي يعكس قيمًا كونية يجب أن تلتزم بها جميع الدول دون قيد أو شرط.

✓- **نقاط القوة:**
1. **السيادة الوطنية :**تحافظ على استقلال القوانين المحلية.
2. **مرونة التشريعات :**تعطي الدول الوقت لتكييف قوانينها مع الالتزامات الدولية.

وقد كان الفقيه الألماني **"هانس كيلسن"** كان من أبرز مؤيدي نظرية الوحدة، واعتبر أن القانون الدولي يُمثل نظامًا هرميًا متكاملًا، حيث يحتل القمة بينما القوانين الداخلية في المستويات الأدنى.

- الحجج التي يستدل بها: يرى أصحاب هذه النظرية أن وحدة القانونين تبررها حجج متعددة منها:

1- أن اختلاف مصادر القانونين عن بعضهما البعض هو اختلاف من حيث الشكل فقط إذ يبقى المضمون واحد ومنه تستمد القواعد القانونية صفة الالزام، سواء تعلق الأمر بالقواعد الدولية أو الوطنية

2- أن اختلاف موضوع القانونين هو ادعاء غير سليم بالنظر إلى أن كل قاعدة قانونية وطنية كانت أو دولية في واقع الأمر تحكم التصرفات البشرية، سواء ما تعلق منها بالأفراد أو الجماعات

3- أن اختلاف التكوين السياسي للمجتمعين الدولي والوطني لا يعد اختلافا حقيقيا لوجود العنصر البشري (الشعب) كقاسم مشترك بين المجتمعين

✓- **أمثلة تطبيقية:**

1. **فرنسا:** وفقًا للدستور الفرنسي، القوانين الدولية التي تصدّق عليها الدولة تصبح جزءًا من النظام القانوني الفرنسي مباشرة وتتمتع بالأولوية على القوانين الداخلية.
2. **هولندا:** المحكمة العليا الهولندية تعتبر القوانين الدولية نافذة تلقائيًا، ويمكنها إبطال القوانين الوطنية إذا تعارضت مع التزامات دولية.
3. **حقوق الإنسان:** الدول التي تعتمد نظرية الوحدة تُطبق القوانين والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان مباشرة. مثلًا، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تُعتبر ملزمة للدول الأعضاء دون الحاجة إلى قوانين محلية إضافية.

✓- **النتائج المترتبة عن ذلك:**
- عدم استقلال القانون الدولي عن القانون الوطني بحيث يشكلان نظاما موحدا كما هو متبع حاليا في كل من هولندا وسويسرا وبلجيكا وفرنسا.
- التزام المحاكم الوطنية باحترام وتطبيق القانون الدولي.
- إمكانية حصول التعارض بين القواعد الدولية والقواعد الوطنية.

✓ **- أمثلة عن مؤيدو نظرية الوحدة:**

1- الفقيه "هانس كيلسن" : القانون الدولي هو التعبير الأعلى عن الإرادة المشتركة للبشرية، ويمثل المصدر الأساسي لكل الشرعية القانونية".
2- الفقيه ألبير ليبمان" : نظرية الوحدة تجعل من القانون الدولي جسرًا مباشرًا يربط بين الشعوب دون حواجز السيادة".
3-الدستور الفرنسي (المادة55): المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يتم التصديق عليها أو الموافقة عليها لها سلطة أعلى من القوانين الوطنية".

- القانون الدولي يتفوق على القانون الوطني، وإذا كان هناك تعارض، **يتبع القانون الوطني القانون الدولي**.
- لا حاجة لإجراءات خاصة لتحويل القانون الدولي إلى وطني. بمجرد تصديق الدولة على معاهدة، تصبح جزءًا من نظامها القانوني تلقائيًا.

✓ **-الانتقادات الموجهة لنظرية الوحدة:**

1. **تهديد السيادة الوطنية:** يعتبر البعض أن إعطاء الأولوية للقانون الدولي يُقيد قدرة الدول على اتخاذ قرارات مستقلة.
2. **عدم توافق القوانين:** قد يكون من الصعب تطبيق القوانين الدولية مباشرة بسبب الاختلافات الثقافية والقانونية بين الدول.
3. **افتقارها إلى الديمقراطية:** القرارات الدولية غالبًا ما تُتخذ دون مشاركة مباشرة من شعوب الدول، مما يثير تساؤلات حول الشرعية.

✓ **- مقارنة بين نظرية الثنائية ونظرية الوحدة:**

جوانب المقارنة	الثنائية(Dualism)	الوحدة(Monism)
التطبيق	تحتاج إلى تحويل تشريعي قبل النفاذ.	القوانين الدولية نافذة مباشرة داخل الدولة.
السيادة الوطنية	تُعطي الأولوية للقانون الداخلي.	يمكن أن تعطي أولوية للالتزام الدولي.
الأولوية	الأولوية للقانون الداخلي.	الأولوية للقانون الدولي.
أمثلة عن الدول التي تأخذ بهما	المملكة المتحدة، ألمانيا.	فرنسا، هولندا.
العلاقة بين النظامين القانونيين	نظام قانوني واحد	نظامان منفصلان
سيادة الدولة	قد تضعف	محمية بشكل أكبر
تطبيق المعاهدات	تطبيق مباشر	يتطلب تحويل داخلي

✓ - المحور الثالث: المذهب الأخرى بشأن العلاقة بين النظام القانوني الدولي والوطني.

✓ **- أولا: نظرية التبعية (Dependency Theory):** تعتبر هذه النظرية أن أحد النظامين من القانون الدولي أو القانون الوطني تابع للآخر، وتنقسم إلى فرعين:

أ- تبعية القانون الدولي للقانون الوطني: تشير إلى أن القانون الدولي لا يمكن تنفيذه إلا إذا أقرته الدولة داخليًا.

ب ـ تبعية القانون الوطني للقانون الدولي: تشير إلى أن القوانين الوطنية يجب أن تتماشى مع القواعد الدولية، وإلا فإنها تفقد شرعيتها، مع الملاحظة هذه النظرية أقل شيوعًا في التطبيق العملي تبرز في الدول التي ترى أن السيادة الوطنية فوق كل اعتبار.

ـ ثانيا: نظرية التناسق أو التكامل(Harmonization Theory) :

تفترض هذه النظرية وجود **تكامل طبيعي** بين النظامين الوطني والدولي، تقوم على فكرة أن كلا النظامين **يخدمان غايات مشتركة**، وبالتالي يجب أن يسعى المشرعون والقضاة إلى تحقيق الانسجام بينهما. وملامح النظرية، تُشجع على تفسير القوانين الوطنية بما يتماشى مع القانون الدولي، تُطبق غالبًا في **القانون الأوروبي** حيث يتم السعي لتحقيق التوازن بين التشريعات الوطنية والدولية.

ـ ثالثا: نظرية الاختصاص(Sphere of Influence Theory) : تركز على فكرة أن القانون الدولي والقانون الوطني لهما مجالات اختصاص منفصلة، **بحيث أن القانون الدولي** يختص بالعلاقات بين الدول والمنظمات الدولية، **فين حين القانون الوطني** يختص بالشؤون الداخلية لكل دولة.
والملاحظ أن هذه النظرية تفترض أن النزاعات نادرة لأن لكل نظام مجاله الخاص، وتبرز في المناقشات حول حدود التدخل الدولي في الشؤون الداخلية.

ـ رابعا النظرية الواقعية(Realism) : تعتمد هذه النظرية على الواقع السياسي والقانوني **وليس على مبادئ قانونية مجردة، وتفترض أن العلاقة بين القانون الدولي والقانون الوطني تعتمد على** مصالح الدول **وليس على نظام قانوني محدد.**

والملاحظ هو تأخذ بالقول إن الدول تلتزم بالقانون الدولي فقط إذا كان ذلك يخدم **مصالحها الوطنية** غالبا ما تُناقش هذه النظرية في سياق العلاقات الدولية والنزاعات الكبرى.

ـخامسا: نظرية التعددية القانونية:(Legal Pluralism) ترى أن القانون الدولي والقانون الوطني هما نظامان متوازيان يتعايشان دون أن يطغى أحدهما على الآخر، **أي يمكن أن يتعايشان مع وجود اختلافات في التفسير والتطبيق، دون أن يكون هناك صراع حتمي.**

والملاحظ هو أن هذه النظرية تبرر أنه تركز على أهمية احترام **الخصوصيات الثقافية والسياسية** لكل دولة، تُطبق بشكل غير رسمي في كثير من الدول التي تجمع بين الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية.

ـ سادسا: نظرية السيادة المطلقة(Absolute Sovereignty) : تذهب إلى أن القانون الوطني هو النظام الوحيد المعترف به داخل الدولة، **وأن القانون الدولي لا قيمة له إذا تعارض مع السيادة الوطنية.**
وملامحها هي أنه تتبناها بعض الدول ذات النزعة القومية القوية، وتعتبر قانونية لكنها تثير جدلًا كبيرًا في المجتمع الدولي.

وخلاصة: يمكن القول إن كل نظرية لها أساسها الفكري ومرتكزاتها العملية. الدول تختار النظرية التي تناسب مصالحها وظروفها السياسية. لكن في عالم اليوم، النظريات الحديثة مثل **التكامل** و**التعددية** تلقى اهتمامًا أكبر بسبب تعقيدات العلاقات الدولية.

✓ -قائمة المراجع المعتمدة: للمحاضرة مراجع عديدة منها التالي:

1– كتب (Books):

1. **هانس كيلسن، "نظرية القانون العام والقانون الدولي"**، 1945. كتاب يشرح الأسس القانونية لنظرية الوحدة ودورها في تعزيز النظام القانوني العالمي.
2. **محمد طلعت الغنيمي مبادئ القانون الدولي العام**: الناشر دار النهضة العربية، مصر (دون ذكر سنة نشر)
3. **ألبير ليبمان، "القانون الدولي والعدالة العالمية"**، 1967. دراسة مقارنة بين نظرة الوحدة ونظرية الثنائية.

- ثالثا: وثائق دولية(International Documents) :

1. **ميثاق الأمم المتحدة.(Charter of the United Nations)**
2. **اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات(Vienna Convention on the Law of Treaties)**

-رابعا: مواقع إلكترونية:(Websites)

1. **منظمة الأمم المتحدة(United Nations)**
   https://www.un.org
   اللجنة الدولية للصليب الأحمر(ICRC)
   https://www.icrc.org.
2. **HeinOnline**
   https://heinonline.org
   Oxford Public International Law
   https://opil.ouplaw.com
3. **Legal Information Institute (Cornell Law School)**
   https://www.law.cornell.edu